

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية

عمران عبدالله أبو القاسم نحيب
المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة
adelmojahed@gmail.com

عادل عبدالسلام المجاهد المجاهد
المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة
amran8294@gmail.com

نشر الورقة: 2026-06-02

قبول الورقة: 2026-05-25

استلام الورقة: 2026-05-18

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال بيان مدى إسهام صيغ التمويل الإسلامية، والمتمثلة في المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع، في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما سعت إلى تحليل العلاقة بين استخدام هذه الصيغ التمويلية وقدرة المصارف الإسلامية على تلبية احتياجات المستثمرين ودعم استمرارية المشاريع الاستثمارية وتوسعها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة وزعت على عينة مكونة من (35) مفردة من العاملين في المصارف الإسلامية وأصحاب المشاريع الاستثمارية والأكاديميين المتخصصين، ولتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية شملت معامل ألفا كرونباخ للتحقق من اتساق أداة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف اتجاهات أفراد العينة، ومعامل ارتباط Pearson correlation coefficient بيرسون لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دور إيجابي وفعال للمصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تبين أن صيغ التمويل الإسلامية توفر بدائل تمويلية مناسبة تسهم في تلبية احتياجات المستثمرين، وتحد من المخاطر التمويلية، وتعزز فرص نجاح المشاريع واستمرارها، كما أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وأثر معنوي بين صيغ التمويل الإسلامية ومستوى تمويل المشاريع الاستثمارية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الأدوات التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتبسيط إجراءات الحصول على التمويل، وتعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى نشر الوعي بأهمية التمويل الإسلامي ودوره في دعم المشاريع الاستثمارية

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي، المشاريع الاستثمارية، صيغ التمويل الإسلامية، معامل ارتباط بيرسون، تحليل الانحدار الخطي البسيط.

شهد القطاع المصرفي الإسلامي خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا جعله أحد أبرز مكونات النظام المالي المعاصر، حيث استطاع أن يرسخ مكانته بوصفه نموذجًا مصرفيًا يجمع بين الكفاءة المالية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد جاء ظهور المصارف الإسلامية استجابةً للحاجة إلى مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية واستثمارية تتجنب التعامل بالفائدة الربوية، وتعتمد بدلاً من ذلك على صيغ تمويلية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. وقد أشار محمود حسين الوادي وحسين محمد سمعان إلى أن المصارف الإسلامية تمثل مؤسسات مالية تسعى إلى تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات استثمارية مشروعة بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز من كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

وترجع أهمية المصارف الإسلامية إلى الدور الذي تؤديه في توجيه الأموال نحو الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع. وتمتاز هذه الصيغ بأنها تقوم على أسس العدالة وتقاسم المخاطر والعوائد بين أطراف العملية التمويلية، الأمر الذي يجعلها أكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي وأكثر قدرة على دعم الأنشطة الاستثمارية ذات الجدوى. وقد أوضح شوقي بورقبة أن التمويل الإسلامي يمثل بديلاً مصرفياً متكاملًا يربط بين الجوانب المالية والتنموية، ويتيح للمستثمرين الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم وفق ضوابط شرعية واقتصادية تحقق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف.

وتعد المشاريع الاستثمارية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات لتحقيق التنمية، لما لها من دور في استغلال الموارد المتاحة وتوليد فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحسين مستويات الدخل. ويستلزم نجاح هذه المشاريع توفر مصادر تمويل مناسبة تتسم بالمرونة والاستقرار وتراعي طبيعة المشروع واحتياجاته المختلفة. وفي هذا السياق، برزت المصارف الإسلامية بوصفها إحدى المؤسسات القادرة على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية من خلال أدوات تتناسب مع مختلف المراحل التي تمر بها هذه المشاريع، سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل أو التوسع. وقد بين قاسم ناجي حمدي أن المشروع الاستثماري يمثل منظومة متكاملة تهدف إلى تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات ذات قيمة اقتصادية تفوق تكلفة المدخلات، وهو ما يجعل التمويل عنصراً أساسياً في نجاح المشروع واستمراره.

وتسهم المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تبني فلسفة تقوم على توظيف الأموال في الأنشطة الحقيقية المنتجة، بعيداً عن المضاربات غير المشروعة أو الأنشطة القائمة على الفائدة. كما أنها تسعى إلى تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، من خلال دعم المشاريع التي تلي احتياجات المجتمع وتحقق قيمة اقتصادية مضافة. ويؤكد محمود محمد الكاوي أن الاستثمار في المصارف الإسلامية لا يقتصر على تحقيق العائد المالي، بل يمتد ليشمل أهدافاً تنموية واجتماعية تتمثل في تنمية العنصر البشري، وحسن استخدام الموارد، وتعزيز العدالة في توزيع الثروة والدخل.

ومن الناحية التطبيقية، تبرز أهمية دراسة دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل التوسع المتزايد لهذا النوع من المصارف، وازدياد الحاجة إلى تقييم مدى قدرتها على تلبية احتياجات المستثمرين وتقديم حلول تمويلية فعالة. كما أن تنوع صيغ التمويل الإسلامي يفتح المجال أمام المستثمرين لاختيار الأداة التمويلية الأنسب لطبيعة مشاريعهم، بما يسهم في تقليل المخاطر وتعزيز فرص النجاح والاستمرارية. وتؤكد العديد من الدراسات أن التمويل الإسلامي أصبح أحد أهم البدائل التمويلية التي تجمع بين الكفاءة المالية والالتزام الشرعي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام الأكاديمي والمهني بدراسة أثره في دعم المشاريع الاستثمارية.

وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، من خلال الجمع بين الجانب النظري الذي يتناول المفاهيم الأساسية للمصارف الإسلامية وصيغ التمويل والمشاريع الاستثمارية، والجانب العملي الذي يعتمد على دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (35) مفردة من العاملين في المصارف الإسلامية وأصحاب المشاريع الاستثمارية والأكاديميين المتخصصين. وتهدف الدراسة إلى قياس مدى إسهام المصارف الإسلامية في توفير التمويل الملائم للمشاريع الاستثمارية، وتحليل طبيعة العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامية ونجاح هذه المشاريع، وصولاً إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المصارف الإسلامية وتطوير أدواتها التمويلية بما يخدم احتياجات المستثمرين والمجتمع.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المشاريع الاستثمارية تحتاج إلى مصادر تمويل مناسبة تُمكنها من التأسيس والتوسع والاستمرار في أداء أنشطتها بكفاءة، إلا أن كثيراً من المستثمرين يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل الملائم بسبب القيود المرتبطة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة، وما يترتب عليه من أعباء مالية قد تؤثر في جدوى المشاريع واستدامتها. وفي المقابل، تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع، والتي يفترض أن تسهم في توفير بدائل تمويلية أكثر عدالة ومرونة تتناسب مع احتياجات المشاريع الاستثمارية في مختلف مراحلها.

وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في نشاط المصارف الإسلامية وتنوع أدواتها التمويلية، فإن مدى فاعلية هذه المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية ما يزال محل اهتمام بحثي، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تلبية احتياجات المستثمرين، وتبسيط إجراءات التمويل، وتقليل المخاطر، ودعم نجاح المشاريع واستمرارها. كما أن النتائج العملية المرتبطة بهذا الدور قد تختلف باختلاف البيئة المصرفية والتنظيمية ومدى كفاءة تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما مدى إسهام صيغ التمويل الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية؟

2. ما طبيعة العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية؟
3. إلى أي مدى تسهم المصارف الإسلامية في دعم نجاح المشاريع الاستثمارية واستمرارها؟
4. ما أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وقياس مدى إسهام صيغ التمويل الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أدوات التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية وقدرة المشاريع الاستثمارية على الحصول على التمويل المناسب الذي يدعم تأسيسها واستمرارها وتوسعها.

وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف إلى مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها وأهم الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية .
2. بيان أهم صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في المصارف الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع .
3. توضيح مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها وأهدافها .
4. قياس مدى إسهام المصارف الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية .
5. تحليل العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية .
6. التعرف إلى أثر التمويل الإسلامي في دعم نجاح المشاريع الاستثمارية واستمرارها وتوسعها .
7. تحديد أبرز المعوقات التي قد تحد من فاعلية المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية .
8. تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز دور المصارف الإسلامية وتطوير أدواتها التمويلية بما يخدم احتياجات المستثمرين .

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعكس طبيعة العلاقة بين صيغ التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة المشاركة وتمويل المشاريع الاستثمارية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة المضاربة وتمويل المشاريع الاستثمارية .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة المربحة وتمويل المشاريع الاستثمارية .
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة الإجارة وتمويل المشاريع الاستثمارية .
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة الاستصناع وتمويل المشاريع الاستثمارية .

فرضية الأثر

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفرضية الصفرية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية عند مستوى

دلالة (0.05)

الفرضية البديلة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية عند مستوى

دلالة (0.05)

الجانب النظري

المبحث الأول: المصارف الإسلامية والإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها وأهدافها

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

تُعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية ومصرفية تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تجميع الأموال واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة بعيداً عن التعامل بالفائدة الربوية المحرمة شرعاً. وتعتمد هذه المصارف على صيغ تمويل واستثمار مشروعة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة وربط النشاط المالي بالاقتصاد الحقيقي والإنتاج الفعلي (الوادي وسمعان، 2010).

كما عُرفت المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها في أنشطة استثمارية مشروعة تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مع مراعاة مبادئ العدالة والتكافل وتحقيق المصلحة العامة (المكاوي، 2012).

ويرى عدد من الباحثين أن المصارف الإسلامية لا تقتصر وظيفتها على تحقيق الأرباح فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً تنموية واجتماعية وأخلاقية، إذ تسهم في توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي تحقق قيمة مضافة للمجتمع وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة (بورقبة، 2018).

ثانياً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

ترجع فكرة المصارف الإسلامية إلى المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام، والتي تؤكد على تحريم الربا وتشجيع الاستثمار القائم على المشاركة وتحمل المخاطر. إلا أن التطبيق المؤسسي للمصارف الإسلامية بدأ بصورة عملية خلال ستينيات القرن العشرين، عندما أنشئ بنك الادخار المحلي في مدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية عام 1963م، والذي يُعد أول تجربة مصرفية إسلامية حديثة هدفت إلى تعبئة المدخرات واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الشافعي، 2008).

وفي سبعينيات القرن الماضي شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطوراً ملحوظاً مع تأسيس عدد من المصارف الإسلامية، من أبرزها بنك دبي الإسلامي عام 1975م، وإنشاء البنك الإسلامي للتنمية في العام نفسه، الذي أسهم في دعم انتشار العمل المصرفي الإسلامي على المستوى الدولي (النجار، 2011).

ومع تزايد الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توسعت المصارف الإسلامية في مختلف دول العالم، وأصبحت تشكل قطاعاً مالياً مهماً داخل النظام المالي العالمي. كما شهدت السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية، الأمر الذي عزز قدرتها على المنافسة وتلبية احتياجات المستثمرين والأفراد والمؤسسات (Iqbal & Mirakhor, 2011).

ثالثاً: أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تميزها عن المصارف التقليدية، ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تجنب المعاملات الربوية والأنشطة المحرمة، وتقديم خدمات مالية تتوافق مع الضوابط الشرعية (الزحيلي، 2007).
2. تعبئة المدخرات واستثمارها في مشروعات إنتاجية واستثمارية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي (الوادي وسمعان، 2010).
3. تحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال اعتماد صيغ تمويل قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وتقاسم المخاطر بين أطراف العملية التمويلية (المكاوي، 2012).
4. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تمويل المشروعات الاستثمارية ودعم الأنشطة الإنتاجية التي توفر فرص العمل وتسهم في تحسين مستوى المعيشة (البنك الإسلامي للتنمية، 2020).

5. تعزيز الاستقرار المالي من خلال ربط العمليات التمويلية بالأصول الحقيقية والأنشطة الاقتصادية الفعلية، مما يحد

من المضاربات المالية غير المنتجة ويقلل من المخاطر المرتبطة بالآزمات المالية. (Chapra, 2008)

وبناءً على ما سبق، يتضح أن المصارف الإسلامية تمثل نموذجاً مصرفياً متكاملًا يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام الشرعي، وتسهم بصورة فعالة في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير أدوات تمويلية واستثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية وأهميتها

أولاً: خصائص المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن المصارف التقليدية، حيث تستند في جميع معاملاتها المالية والاستثمارية إلى أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وتعد هذه الخصائص الأساس الذي يحدد طبيعة نشاطها وأهدافها وآليات عملها. ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: تلزم المصارف الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها

المالية، حيث تحظر التعامل بالربا والغرر والميسر، وتحصر على أن تكون أنشطتها الاستثمارية والتمويلية متوافقة مع

الضوابط الشرعية. (Ayub, 2007)

2. الارتباط بالاقتصاد الحقيقي: تعتمد المصارف الإسلامية على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية المرتبطة بالإنتاج

والتجارة والخدمات، بدلاً من المعاملات المالية الصورية أو المضاربات غير المنتجة، مما يعزز مساهمتها في التنمية

الاقتصادية. (Iqbal & Mirakhor, 2011)

3. المشاركة في الربح والخسارة: يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين أطراف العملية التمويلية

وفقاً لطبيعة العقد المستخدم، وهو ما يحقق العدالة في توزيع العوائد والمخاطر بين المصرف والعملاء (Chapra,

2000).

4. البعد الاجتماعي والأخلاقي: لا يقتصر دور المصارف الإسلامية على تحقيق الأرباح، بل يمتد ليشمل تحقيق أهداف

اجتماعية وتنموية من خلال دعم المشروعات الإنتاجية وتوفير فرص العمل والمساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي

(Dusuki, 2008).

5. وجود هيئة رقابة شرعية: تتميز المصارف الإسلامية بوجود هيئة رقابة شرعية تتولى الإشراف على جميع العمليات

والمنتجات المالية للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعزز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين

معيها. (AAOIFI, 2021)

ثانياً: مبادئ العمل المصرفي الإسلامي

يقوم العمل المصرفي الإسلامي على مجموعة من المبادئ الأساسية المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تشكل الإطار المنظم لأنشطته التمويلية والاستثمارية، ومن أهمها:

1. **تحريم الربا:** يعد تحريم الربا من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام المصرفي الإسلامي، حيث تُمنع جميع المعاملات التي تتضمن فوائد ثابتة أو مضمونة على رأس المال. (Siddiqi, 2006)
2. **تقاسم المخاطر والعوائد:** يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في المخاطر والعوائد بين أطراف التعاقد، مما يحقق العدالة ويحد من الاستغلال المالي. (Iqbal & Mirakhor, 2011)
3. **الاستثمار في الأنشطة المشروعة:** تحرص المصارف الإسلامية على توجيه استثماراتها نحو الأنشطة المباحة شرعاً، والابتعاد عن الأنشطة المحرمة مثل تجارة الخمر والقمار والصناعات الضارة بالمجتمع. (Ayub, 2007)
4. **الالتزام بالشفافية والوضوح:** تسعى المصارف الإسلامية إلى تجنب الغرر والجهالة في العقود المالية من خلال تحديد الحقوق والالتزامات بصورة واضحة لجميع الأطراف المتعاقدة. (Obaidullah, 2005)
5. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يركز العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستوى معيشة الأفراد. (Chapra, 2008)

ثالثاً: أهمية المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتكمن أهمية المصارف الإسلامية في قدرتها على توفير مصادر تمويل تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات المستثمرين وأصحاب المشروعات المختلفة. كما تساهم في تشجيع الاستثمار من خلال صيغ تمويل متنوعة مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع، الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج وتحفيز النشاط الاقتصادي. (Khan & Bhatti, 2008)

كذلك تساهم المصارف الإسلامية في خلق فرص العمل والحد من معدلات البطالة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستويات الدخل وتحسين الظروف المعيشية للأفراد. (Islamic Development Bank, 2020)

ومن جانب آخر، تساعد المصارف الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال ربط التمويل بالأصول الحقيقية والأنشطة الإنتاجية، مما يقلل من مخاطر الأزمات المالية الناتجة عن المضاربات والديون غير المغطاة بأصول حقيقية. (Chapra, 2008).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن المصارف الإسلامية تمثل إحدى المؤسسات المالية الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما تتمتع به من خصائص ومبادئ تساهم في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الإنتاجية وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية ودور المصارف الإسلامية في تمويلها

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية

أولاً: مفهوم المشاريع الاستثمارية

تُعد المشاريع الاستثمارية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل وسيلة لتوظيف الموارد المالية والبشرية والمادية في أنشطة إنتاجية أو خدمية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية مستقبلية. ويُعرف المشروع الاستثماري بأنه مجموعة من الأنشطة والعمليات المنظمة التي يتم تنفيذها خلال فترة زمنية محددة بهدف إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية للمستثمر والمجتمع (حمدي، 2017). كما تُعرف المشاريع الاستثمارية بأنها استثمارات يتم توجيه الموارد المالية إليها بهدف تحقيق أرباح مستقبلية أو زيادة القيمة الاقتصادية للأصول المستثمرة، مع الأخذ في الاعتبار حجم المخاطر والعوائد المتوقعة (أبو النصر، 2018). وتتميز المشاريع الاستثمارية بكونها ترتبط بخطط طويلة الأجل وتتطلب دراسات دقيقة للجدوى الاقتصادية والفنية والمالية قبل تنفيذها.

ثانياً: أهداف المشاريع الاستثمارية

- تسعى المشاريع الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومن أهمها:
1. تحقيق الأرباح والعوائد المالية من خلال استثمار الموارد المتاحة في أنشطة إنتاجية أو خدمية تحقق عائداً مناسباً للمستثمرين (الهيبي، 2016).
 2. زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية من خلال إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بما يساهم في تلبية احتياجات السوق (العلاق، 2019).
 3. خلق فرص العمل والحد من معدلات البطالة من خلال استيعاب الأيدي العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية (حسن، 2020).
 4. تحقيق التنمية الاقتصادية عبر زيادة الإنتاج والدخل القومي وتحسين مستويات المعيشة للأفراد (أبو النصر، 2018).
 5. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال توجيهها نحو الأنشطة الأكثر كفاءة وإنتاجية بما يحقق أعلى منفعة اقتصادية ممكنة (حمدي، 2017).

ثالثاً: أهمية المشاريع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية

تكتسب المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة في دعم التنمية الاقتصادية؛ إذ تعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل. كما تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للدولة وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية (العلاق، 2019).

وتساعد المشاريع الاستثمارية على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي، فضلاً عن دورها في زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم المختلفة (الهيبي، 2016). كما تسهم في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال إقامة المشروعات في المناطق الأقل نمواً وتوفير فرص العمل لسكانها، الأمر الذي يحد من التفاوت الاقتصادي بين المناطق المختلفة (حسن، 2020).

المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية

أولاً: مساهمة المصارف الإسلامية في توفير التمويل

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً محورياً في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات وتطويرها وتوسيعها وفق صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتميز هذه الصيغ بقدرتها على تلبية احتياجات المستثمرين دون اللجوء إلى الفائدة الربوية، مما يجعلها بديلاً مناسباً للتمويل التقليدي (الوادي وسمعان، 2010). وتعتمد المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية على مجموعة من الأدوات التمويلية، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع، حيث توفر هذه الصيغ حلولاً متنوعة تناسب مع طبيعة المشروع واحتياجاته التمويلية المختلفة (المكاوي، 2012). كما تسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة التي تدعم النمو الاقتصادي وتحقق التنمية المستدامة.

ثانياً: أثر صيغ التمويل الإسلامية على نجاح المشاريع الاستثمارية

تلعب صيغ التمويل الإسلامية دوراً مهماً في تعزيز فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم وتقاسم المخاطر بين المصرف والمستثمر. ففي عقود المشاركة والمضاربة يتحمل الطرفان نتائج المشروع من أرباح أو خسائر وفقاً للنسب المتفق عليها، مما يشجع على حسن الإدارة والاستخدام الكفء للموارد (بورقبة، 2018). كما تساعد صيغ المرابحة والإجارة والاستصناع في توفير الأصول والمعدات والمواد اللازمة للمشروعات بشروط ميسرة تتوافق مع احتياجات المستثمرين، الأمر الذي يسهم في خفض الأعباء المالية وتحسين الأداء التشغيلي للمشروعات (الزحيلي، 2007).

وتؤكد العديد من الدراسات أن التمويل الإسلامي يسهم في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالديون التقليدية، ويعزز من فرص نجاح المشروعات واستمرارها من خلال ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي (المكاوي، 2012).

الجانب العملي

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف الإسلامية، وأصحاب المشاريع الاستثمارية، والأكاديميين المتخصصين في مجالات التمويل الإسلامي والمحاسبة والإدارة، باعتبارهم الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة والأقدر على تقييم دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية. ونظراً لصعوبة حصر جميع أفراد المجتمع والوصول إليهم، تم اختيار عينة قصدية مكونة من (35) مفردة ممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة الكافية بموضوع الدراسة. ويعد هذا الحجم مناسباً لطبيعة الدراسة التطبيقية، ويسهم في توفير بيانات أولية يمكن الاعتماد عليها في تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها والوصول إلى نتائج موضوعية.

ثانياً: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وذلك للملاءمة لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد صُممت الاستبانة بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتكوّنت من قسمين رئيسين؛ خصص القسم الأول لجمع البيانات العامة للمبحوثين، مثل المؤهل العلمي وسنوات الخبرة وطبيعة العمل، بينما اشتمل القسم الثاني على فقرات تقيس متغيرات الدراسة، حيث تمثّل المتغير المستقل في صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، والمتمثلة في المشاركة والمضاربة والمراوحة والإجارة والاستصناع، في حين تمثّل المتغير التابع في تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة، بما يتيح تحويل آرائهم إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

تصميم الاستبانة

صُممت الاستبانة بالاعتماد على أهداف الدراسة وفرضياتها، وبالاتناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وتكوّنت من قسمين رئيسين؛ خصص القسم الأول لجمع البيانات العامة للمبحوثين، بينما تضمّن القسم الثاني فقرات قياس متغيرات الدراسة، حيث تمثّل المتغير المستقل في صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، وتمثّل المتغير التابع في تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

جدول (1): هيكل الاستبانة ومحاورها

القسم	المحور	عدد الفقرات	الهدف من المحور
الأول	البيانات العامة	4	التعرف إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة مثل المؤهل العلمي وسنوات الخبرة وطبيعة العمل
الثاني	صيغ التمويل في المصارف الإسلامية (المشاركة، المضاربة، المراوحة، الإجارة، الاستصناع)	15	قياس مدى توافر فاعلية صيغ التمويل الإسلامية في دعم المشاريع الاستثمارية
الثالث	تمويل المشاريع الاستثمارية	10	قياس مدى إسهام المصارف الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية ودعم نجاحها واستمرارها
الإجمالي	المحور	فقرة 29	

يوضح الجدول السابق أن الاستبانة اشتملت على قسمين رئيسين. خُصص القسم الأول للبيانات العامة بهدف وصف

خصائص أفراد العينة، أما القسم الثاني فتضمن محورين أساسيين لقياس متغيرات الدراسة. وقد خصص المحور الأول لقياس

المتغير المستقل المتمثل في صيغ التمويل في المصارف الإسلامية من خلال (15) فقرة، في حين خصص المحور الثاني لقياس المتغير التابع المتمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال (10) فقرات. وبذلك بلغ إجمالي فقرات الاستبانة (29) فقرة، وهو عدد مناسب لتحقيق أهداف الدراسة وتوفير بيانات كافية لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات.

جدول (2): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة:

الوزن النسبي	درجة الموافقة
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

يوضح الجدول السابق الأوزان الرقمية المعتمدة في مقياس ليكرت الخماسي، حيث مُنحت أعلى درجة للاستجابة (أوافق بشدة) وأدناها للاستجابة (لا أوافق بشدة). وقد استُخدم هذا المقياس لتحويل آراء أفراد العينة إلى بيانات رقمية قابلة للتحليل الإحصائي، بما يساعد على حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار فرضيات الدراسة بصورة علمية دقيقة.

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من صلاحية الاستبانة للاستخدام في الدراسة الميدانية، تم التحقق من صدقها وثباتها. فقد تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في مجالات التمويل الإسلامي والمحاسبة والبحث العلمي، وذلك للتأكد من وضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة ومتغيراتها. وفي ضوء الملاحظات التي أبداهها المحكمون، أُجريت التعديلات اللازمة على بعض الفقرات حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية أكثر دقة ووضوحاً.

أما ثبات أداة الدراسة، فقد تم قياسه باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من مدى الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الدراسة. ويعد هذا المعامل من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في الدراسات الميدانية، إذ يقيس درجة تجانس الفقرات في قياس المفهوم نفسه. ويُعد معامل الثبات مقبولاً إحصائياً إذا بلغت قيمته (0.70) فأكثر، وهو ما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الثبات والاعتمادية، ويؤكد إمكانية استخدامها في جمع البيانات وتحليلها بثقة علمية عالية.

أساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع الاستبانات ومراجعتها والتأكد من صلاحيتها للتحليل، تم إدخال البيانات إلى برنامج IBM SPSS Statistics واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك على النحو الآتي:

1. التكرارات والنسب المئوية: استُخدمت لوصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، مثل المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وطبيعة العمل، وذلك من خلال حساب عدد المبحوثين في كل فئة والنسبة التي تمثلها من إجمالي أفراد العينة. ويساعد هذا الأسلوب في تقديم صورة واضحة عن خصائص العينة والتأكد من مدى تنوعها وتمثيلها للفئات المستهدفة في الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: استُخدمت لتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وتحديد مستوى موافقتهم على كل فقرة ومحور من محاور الدراسة. ويعبر المتوسط الحسابي عن القيمة المتوسطة لإجابات المبحوثين، حيث تشير القيم المرتفعة إلى درجة موافقة أكبر، بينما يوضح الانحراف المعياري مدى تقارب أو تباعد الإجابات حول المتوسط الحسابي؛ فكلما كانت قيمته منخفضة دل ذلك على وجود تقارب واتفاق أكبر بين آراء أفراد العينة.
3. معامل ألفا كرونباخ: استُخدم لقياس ثبات أداة الدراسة والتحقق من درجة الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الاستبانة. ويهدف هذا المعامل إلى التأكد من أن الفقرات تقيس المفهوم نفسه بدرجة عالية من التجانس. وتعد قيمة المعامل مقبولة إحصائياً إذا بلغت (0.70) فأكثر، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع مستوى الثبات وإمكانية الاعتماد على الأداة في جمع البيانات وتحليلها بثقة علمية.
4. اختبار (T): استُخدم لاختبار معنوية المتوسطات الحسابية لفقرات ومحاور الدراسة، وذلك من خلال مقارنة المتوسطات المحسوبة بالقيمة المحايدة لمقياس ليكرت الخماسي للتأكد مما إذا كانت اتجاهات أفراد العينة تشير إلى وجود دور فعلي للمصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية. ويساعد هذا الاختبار في تحديد ما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، الأمر الذي يتيح قبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بصورة علمية دقيقة.

ولاً: تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة

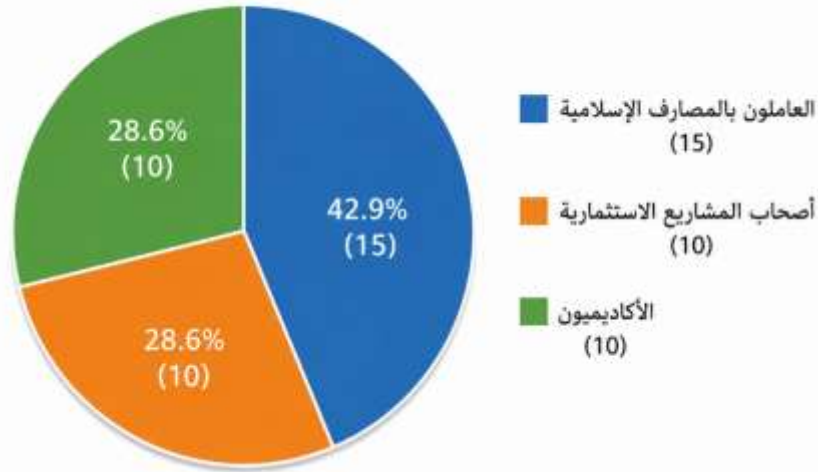
يهدف هذا الجزء إلى وصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (35) مفردة، وذلك من خلال استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى السمات الأساسية للمبحوثين، مثل المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وطبيعة العمل. ويساعد هذا التحليل في تقديم صورة واضحة عن خصائص العينة ومدى تنوعها، الأمر الذي يعزز من مصداقية النتائج ويؤكد ملاءمة العينة لتحقيق أهداف الدراسة.

1. توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية (%)
عاملون في المصارف الإسلامية	15	42.9
أصحاب مشاريع استثمارية	10	28.6
أكاديميون متخصصون	10	28.6
الإجمالي	35	100.0

شكل (1): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل



تحليل الجدول

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من أفراد العينة كانت من العاملين في المصارف الإسلامية، حيث بلغ عددهم (15) مفردة بنسبة (42.9%) من إجمالي العينة، وهو ما يعكس أهمية إشراك هذه الفئة نظرًا لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة ومعرفتها بطبيعة الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية. كما بلغ عدد أصحاب المشاريع الاستثمارية (10) أفراد بنسبة (28.6%)، وهي فئة تمثل المستفيدين المباشرين من الخدمات التمويلية، في حين بلغ عدد الأكاديميين المتخصصين (10) أفراد بالنسبة نفسها (28.6%)، مما يضيف بعدًا علميًا وتحليليًا لنتائج الدراسة.

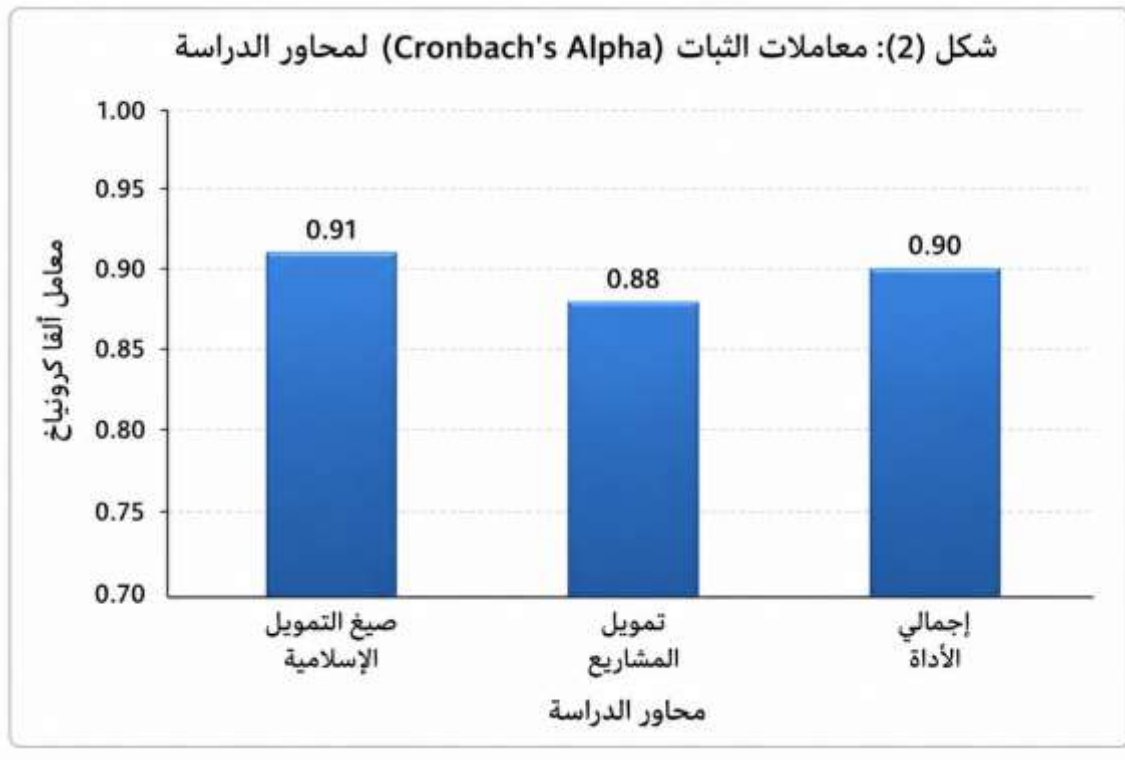
وتشير هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة اتسمت بالتنوع والتوازن النسبي بين الفئات المستهدفة، الأمر الذي يعزز من شمولية البيانات ويزيد من موثوقية النتائج المتعلقة بدور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

ثانيًا: اختبارات أداة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى التحقق من مدى اتساق فقرات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يعد من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا في الدراسات الميدانية لقياس درجة الثبات والاعتمادية. وتُعد معامل الثبات مقبولا إحصائيًا إذا بلغت قيمته (0.70) فأكثر، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين الفقرات وإمكانية الاعتماد على الأداة في جمع البيانات وتحليلها.

جدول (2): معاملات الثبات لمحاوَر الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	درجة الثبات
صيغ التمويل في المصارف الإسلامية	15	0.91	مرتفع جدًا
تمويل المشاريع الاستثمارية	10	0.88	مرتفع جدًا
إجمالي فقرات الاستبانة	25	0.90	مرتفع جدًا



تحليل الجدول

يتضح من نتائج الجدول أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول الخاص بصيف التمويل في المصارف الإسلامية بلغ (0.91)، وهي قيمة مرتفعة جدًا تشير إلى وجود اتساق داخلي قوي بين فقرات هذا المحور. كما بلغ معامل الثبات للمحور الثاني الخاص بتمويل المشاريع الاستثمارية (0.88)، وهي قيمة تدل كذلك على درجة عالية من الثبات والاعتمادية. أما بالنسبة لإجمالي فقرات الاستبانة فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.90)، وهو مؤشر ممتاز يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وأن الفقرات المستخدمة متجانسة في قياس متغيرات الدراسة. وبناءً على هذه النتائج، يمكن الاعتماد على الاستبانة بوصفها أداة مناسبة لجمع البيانات وتحليلها، مما يعزز من مصداقية النتائج التي سيتم التوصل إليها في المراحل اللاحقة من الدراسة.

ثالثاً: تحليل نتائج محاور الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة الرئيسية، وذلك من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة، والحكم على مدى دلالة النتائج إحصائياً. وتشمل الدراسة محورين رئيسيين هما: صيف التمويل في المصارف الإسلامية، وتمويل المشاريع الاستثمارية.

جدول (3): نتائج تحليل محاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
صبيغ التمويل في المصارف الإسلامية	15	4.18	0.52	13.64	0.000	مرتفعة جدًا
تمويل المشاريع الاستثمارية	10	4.25	0.47	15.21	0.000	مرتفعة جدًا
الإجمالي العام	25	4.21	0.49	14.43	0.000	مرتفعة جدًا



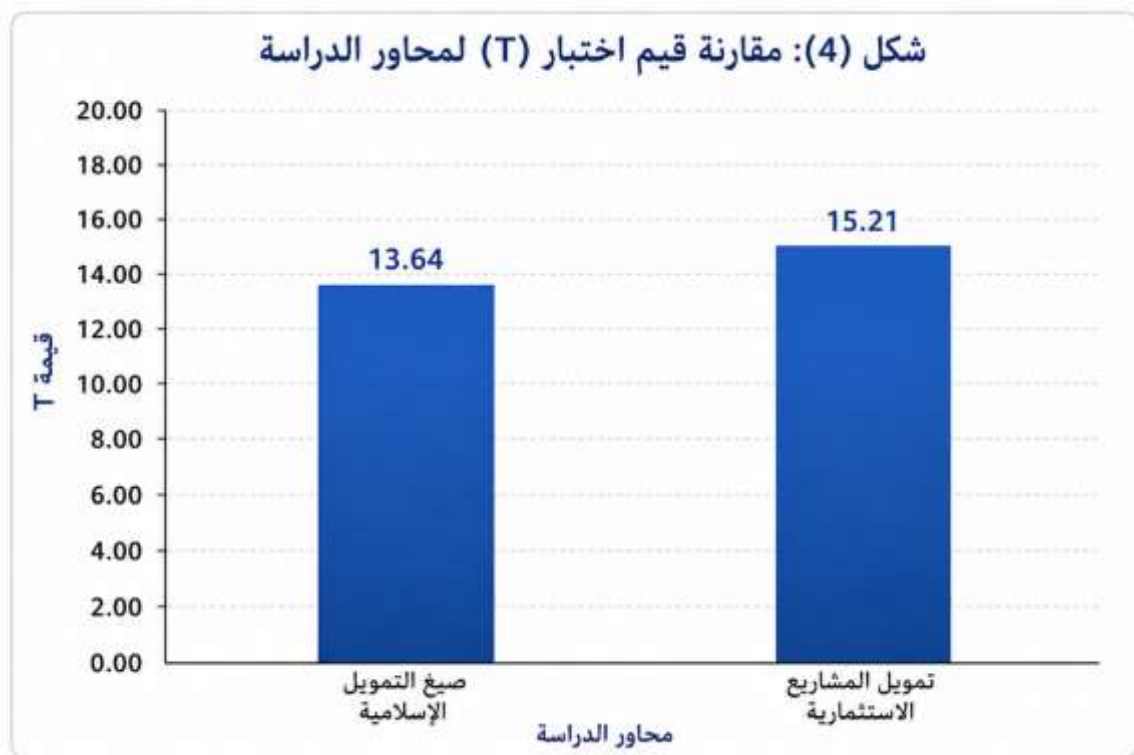
تحليل الجدول

يتضح من نتائج الجدول أن جميع محاور الدراسة حققت متوسطات حسابية مرتفعة تجاوزت القيمة المحايدة لمقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود اتفاق كبير بين أفراد عينة الدراسة على أهمية الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية. فقد جاء محور صبيغ التمويل في المصارف الإسلامية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.18)

وانحراف معياري قدره (0.52)، وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة جداً على فعالية الصيغ التمويلية الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع، في توفير التمويل المناسب للمشاريع الاستثمارية.

أما محور تمويل المشاريع الاستثمارية فقد جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري قدره (0.47)، مما يدل على اتفاق قوي بين أفراد العينة على أن المصارف الإسلامية تسهم بصورة فعالة في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية ودعم نجاحها واستمرارها. كما أظهرت نتائج اختبار (T) لجميع المحاور قيمة مرتفعة ومستويات دلالة بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد أن النتائج ذات دلالة إحصائية.

وبلغ المتوسط الحسابي للإجمالي العام (4.21) بانحراف معياري قدره (0.49)، وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة جداً على مجمل فقرات الدراسة، ويؤكد وجود دور إيجابي وفعال للمصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر أفراد العينة. وبناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية الرئيسة للدراسة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية.



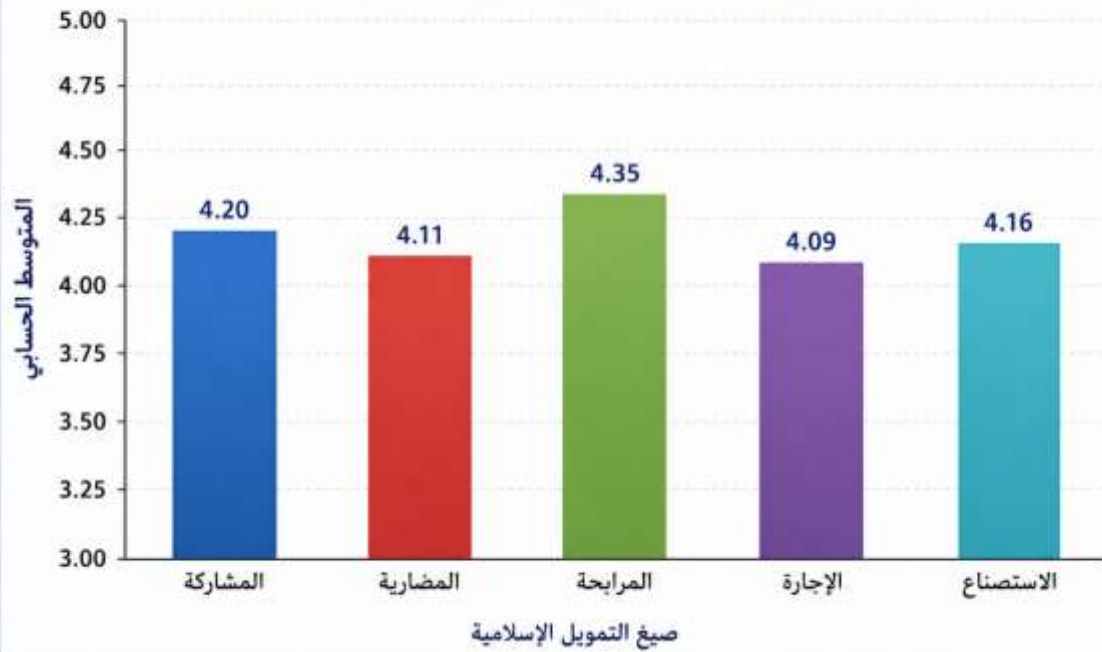
رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية للتأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك بالاعتماد على نتائج اختبار (T) عند مستوى دلالة إحصائية قدره (0.05).

جدول (4): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة المشاركة وتمويل المشاريع الاستثمارية	4.20	0.54	12.87	0.000	قبول الفرضية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة المضاربة وتمويل المشاريع الاستثمارية	4.11	0.58	11.96	0.000	قبول الفرضية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة المربحة وتمويل المشاريع الاستثمارية	4.35	0.46	15.24	0.000	قبول الفرضية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة الإجارة وتمويل المشاريع الاستثمارية	4.09	0.61	10.88	0.000	قبول الفرضية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة الاستصناع وتمويل المشاريع الاستثمارية	4.16	0.57	11.74	0.000	قبول الفرضية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية	4.21	0.49	14.43	0.000	قبول الفرضية الرئيسية

شكل (5): المتوسطات الحسابية لصيغ التمويل الإسلامية



تحليل الجدول

توضح نتائج الجدول أن جميع المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة، حيث تراوحت بين (4.09) و(4.35)، مما يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن مختلف صيغ التمويل الإسلامية تسهم بفاعلية في تمويل المشاريع الاستثمارية. كما أظهرت نتائج اختبار (T) قيمة مرتفعة لجميع الفرضيات، في حين بلغت مستويات الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يؤكد أن جميع النتائج ذات دلالة إحصائية.

وقد جاءت صيغة المربحة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، مما يدل على أنها تعد من أكثر الصيغ استخدامًا وفعالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، تلتها صيغة المشاركة بمتوسط حسابي بلغ (4.20)، ثم صيغة الاستصناع بمتوسط (4.16)، ثم المضاربة بمتوسط (4.11)، وأخيرًا صيغة الإجارة بمتوسط (4.09)، وجميعها حققت درجات موافقة مرتفعة. وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول جميع الفرضيات الفرعية، وكذلك قبول الفرضية الرئيسية للدراسة، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وتمويل المشاريع الاستثمارية، مما يؤكد الدور الإيجابي والفعال الذي تؤديه المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الاستثمارية من خلال أدوات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو النصر، م. م. (2018). إدارة المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. البنك الإسلامي للتنمية. (2020). تقرير صناعة التمويل الإسلامي .
3. بورقبة، ش. (2018). التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية. الجزائر: دار هومة.
4. حسن، ر. م. (2020). اقتصاديات الاستثمار والتنمية. القاهرة: دار التعليم الجامعي.
5. حمدي، ق. ن. (2017). إدارة وتقييم المشروعات الاستثمارية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. الزحيلي، وهبة. (2007). المعاملات المالية المعاصرة. دمشق: دار الفكر .
7. الشافعي، أحمد محمد. (2008). المصارف الإسلامية: النشأة والتطور. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة .
8. العلاق، ب. (2019). إدارة المشروعات الاستثمارية. عمان: دار اليازوري العلمية.
9. المكاوي، م. م. (2012). الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية. القاهرة: دار الفكر العربي.
10. النجار، أحمد النجار. (2011). تجربة البنوك الإسلامية وتطورها. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي .
11. الهيتي، خ. م. (2016). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات. عمان: دار وائل للنشر.
12. الوادي، محمود حسين، وسمعان، حسين محمد. (2010). المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار المسيرة .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice. Wiley.
2. Chapra, M. U. (2008). The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid Al-Shariah. Islamic Research and Training Institute
3. Ayub, M. (2007). *Understanding Islamic finance*. John Wiley & Sons.
4. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (2021). Shari'ah standards. AAOIFI.
5. Chapra, M. U. (2000). The future of economics: An Islamic perspective. Islamic Foundation.
6. Dusuki, A. W. (2008). Banking for the poor: The role of Islamic banking in microfinance initiatives. *Humanomics*, 24(1), 49–66.
7. Islamic Development Bank. (2020). Islamic finance industry report. Islamic Development Bank.
8. Khan, M. M., & Bhatti, M. I. (2008). Islamic banking and finance: On its way to globalization. *Managerial Finance*, 34(10), 708–725.
9. Obaidullah, M. (2005). Islamic financial services. Islamic Economics Research Center.
10. Siddiqi, M. N. (2006). Islamic banking and finance in theory and practice: A survey of state of the art. *Islamic Economic Studies*, 13(2), 1–48.